أمثال شعبية (اقتصادية)

د. علي محمد أبو العز

الحلقة (٢)

نُكملُ ما بدأناهُ في المقالِ السابق بعَرْضِ مختاراتٍ من الأمثالِ الشعبية الاقتصادية الشائعة الدارجة على ألسنة العامَّة والخاصَّة، وقد ذيَّلْتُ كلَّ مثالٍ أوردتُه بـ (التعليقاتِ والإيضاحات والتوجيهات) ذات الصلة القوية بمَوضوعِه.

(سبع صنايع والبخت ضايع) :

هذه من الأمثلةِ التي يحملُ تعبيرها شيئاً من السُّخْطِ على الأقدارِ الإلهيَّة التي شاءت للخبيرِ صاحب المواهب والمهن والصنائع المتعدِّدة أنْ يعيش فقيراً أو أقلَّ من غيره ممَّن هو أدنى منه موهبةً وخبرة ومهارة؛ وكأنَّ قائلَها يُحاول –وبنوعٍ من الكبرياء– أنْ يُلقيَ باللائمة على القَدَرِ فـ(يتعلَّلَ بهذه العبارة، ويتعلَّق بها)؛ ليُخفيَ (عجْزَه وضَعْفَه وسُخْطَه وامتعاضَه) من قضاءِ اللهِ عزَّ و جلَّ، وهذا بسببِ ضَعفِ الإيمان، لذلك فإنّ: *الإيمانَ جبلٌ شامخ تصغُر في حضرته حوادثُ الحياة بـ(عُجَرِها وبُجَرِها، خَيرها وشَرِّها، نفعِها وضررها)، وتهونُ في مقامِه العظائمُ الجِسام.

* الإيمانُ حدٌّ قائم فاصل يَعصِمُ من انقلابِ المبتلى على وجْهِه، حدٌّ بين النفْسِ وشهواتها.

* الإيمانُ يُلهِمُكَ الثقةَ بالغيبِ الإلهيِّ الذي تجهلُه.

* الإيمان يعلمك الاستكانة لقضاء الله وقدره.

* الإيمان يلهمك أنْ تردَّ نوائبكَ كلَّها إلى الغَيبِ كما جاءتْ من الغَيب؛ فـ(إنّ للهِ ما أخذَ، ولَهُ ما أعطى، وكُلُّ شيءٍ عندَه بِقَدَرٍ).

* "البَخْتُ" لا يعني أنْ تُصيبَ الدُّنيا وأنْ تستكثرَ من المالِ إلى حدِّ الامتلاء والانتفاخ؛ فكَمْ من فقيرٍ اغتنى فـ(جارتْ إرادتُه، وساءَ عملُه، وضلَّ مسعاهُ)، وجعلَ اللهُ تعالى شقاءه في دُنياه التي اكتسبَها وتمنَّاها؛ فلا يبرح يكدُّ ويسعى، وكلما رَبِحَ طَمِعَ في المزيد، ولا يزالُ ذلك دأبه حتّى يَضْعُفَ ويَهْزلَ ويهلكَ هلاكاً بطيئاً، ويصيرَ جُثّةً مُتواريةً عن الأنظارِ تحت أطباقِ التراب، وقد أضاعَ من العُمُرِ ما لا يُمكِنُ تدارُكُه.

* البختُ أنْ تطمئنَ وترضى بمقدارِ الرِّزقِ الموهوبِ لك.

* البخت أنْ تُوفَّقَ في إنفاقِه فيما يُصلِحُ أحوالَك، وأنْ تستمتعَ بما أنتَ فيه.

ولو نَظَرْنا في تراكيبِ الكون (الدقيقة والجليلة) لَما رأينا شيئاً (زائداً أو ناقصاً أو شاذاً) في غير موضعه؛ بل كلُّ شيءٍ مخلوقٌ بِقَدَرٍ مَوزون، فلماذا حينما ننظرُ في الأرزاقِ نأبى إلاّ أنْ نرسمُ للهِ تعالى خطَّةً ومِن ثَمَّ نُريدُ منه سُبحانَه أنْ يبنيَ عليها مستقبلَنا ؟!

لماذا نأخذُ في تقسيمِ أنفسِنا إلى سعيدٍ ومَنحوسٍ؟!

لماذا نرمي؛ بل نَصُبُّ (غيظَنا أو سخطَنا أو حسدَنا) على الأقدار إنْ جاءتْ على خلافِ ما نُريد ونتمنّى؟! ونُنفِّسَ عن غَضبِنا والمشاعرِ الوحشيَّة التي تعتصرُ أكبادَنا بالتعليلِ والاحتجاج بهذه الكلمة (قِسمةٌ ونصيبٌ)! ومرادُ بعضِنا منها (تبرئةُ ذاته، واتّهامُ الأقدارِ بالظلم، والتحيُّز، ومُجانَبة الصوابِ والحكمة)، وآخرونَ يُخاصِمونَ اللهَ عزَّ و جلَّ و(يُعاتِبونَه ويُحاسبونه)؛بل يَعترِضونَ على أفعاله الربّانيّة بعباراتٍ غليظةٍ قاسية! فيقولونَ : (اللهُ يُعطي الحَلَقَ للي بلا آذان)!، ولِمَ وَفَّقَ فلاناً وخَذَلَ الآخرَ وهو أحقُّ منه؟ ونحوها من الألفاظ التي يعرضُها بعضُ العِبادِ في خِصامهم لِرَبِّهم –تعالى اللهُ عمّا يقولونَ عُلوّاً كبيراً– وهُمْ "أغبياءُ" لا يَدرُونَ ما وجهَ الحكمةِ في الأملاكِ والنِّعمِ المنتزعَة ممَّن ولدوا وهم يتقلَّبُون فيها، وفي الأملاكِ والنِّعمِ الموهوبة لِمن تمرَّغُوا في (الفقرِ والبؤس) وبلغوا حدَّ اليأسِ من الاغتناء، وهُمْ "جُهلاءُ" لا يعرفونَ الأسبابَ وراءَ ابتلاءِ قومٍ بالضجَرِ السريع، وآخرينَ بالصبرِ الذريع، لا يعلمونَ لِمَ أساءَ بعضُ الأغنياءِ حملَ الغِنى فذاقُوا وبالَ الفقرِ، ولِمَ أحسنَ بعضُ الفقراءِ حملَ الفاقةِ، والمداومةَ على الأعمال، فتهيَّأتْ لهم من الغَيبِ الأسبابُ التي لم تكنْ تخطُر لهم على بالٍ، فعزّوا واغتَنَوا....

إذا أردتَ أنْ تسألَ اللهَ تعالى عن الأرزاقِ بهذا المنطقِ المتهكِّم؛ لماذا أعطيتَ هذا ومنعتَ هذا؟ فاسألْه أيضاً لماذا فلانٌ قصيرٌ والآخرُ طويلٌ؟ ولم هذا جميلٌ وذاك قبيحٌ؟ ولِمَ السماءُ والأرضُ؟ ولِمَ الدُّنيا؟ ولماذا خلقْتَنا؟ ولم اخترتَ مُحمَّداً رسولاً وجعلتَه خاتمَ المرسلين؟...

ولله درُّ القائلِ :

مَلِكُ الملوكِ إذا وَهَبْ
لا تسألَنَّ عن السَّبَبْ
اللهُ يُعطي مَن يشاء
فَقِفْ عندَ حدِّ الأدبْ

آمِنْ بأن ذلك (اصطفاءً وانتقاءً وانتخابا وإرادةً واختياراً إلهياً)، وهو سرٌّ من الأسرار التي لا يعلَمُ حقيقتَها سِواه سُبحانه، ولا يَسَعُكَ إلاّ أنْ تُسلِّمَ لها، وترضَى بِخَيرها وشَرِّها، وإيّاك أنْ (تعترِضَ أو تعبِسَ) في وجْه الأقدار، أو أنْ تنبِسَ بألفاظٍ ليِّنةٍ تنطوي في باطنِها على الاعتراضِ وعدمِ الرِّضا؛ فإنّ الثقةَ باللهِ (بَخْتٌ و حظٌّ ونصيبٌ وتوفيقٌ ومِنَّةٌ عظيمةٌ)، واللهُ تعالى يُوفِّقُ السُّعداءَ للنيَّةِ الحسنةِ ويُسعِدُهُم بها على الوجْه الذي يَرضاهُ لهُم، ويُحقِّقُ مآربَهُم.

(المالُ السايبُ بـ يعلِّم السرقةَ) :

(تحصينُ المالِ– من كلِّ يدٍ لا تملكُه بإيداعِه في الصناديقِ محكمةِ الإغلاق، وفي الحساباتِ المصرفية المأمونة– مطلبٌ عقليٌّ وشرعيٌّ)، وقد قيلَ : (حِفْظُ المالِ أشدُّ من جَمْعِه)؛ ولهذا فإنَّ كثيراً ممَّن ملَكُوا الثروات الطائلةَ ماتُوا فقراءَ؛ لأنَهم (لمْ يتعاملُوا بكفاءةٍ وفاعليةٍ مع مدَّخراتِهم ومواردِهم المالية، ولمْ يقومُوا بصياغةِ خطَّةٍ استثماريَّة تحفظُها من التآكُل، وكان يُقالُ : (مَن حَفِظَ مالَهُ فَقَدْ حَفِظَ الأكرَمَين: المالَ والعِرْضَ)، وكانوا قديماً يَسِمُونَ أموالَهم بعلاماتٍ مُمَيَّزةٍ، وقالوا في ذلك : (مَن خَتَمَ البضاعةَ أمِنَ الضياعةَ)، (ومِن الكَيْسِ خَتْمُ الكِيسِ)، (وطِينَةٌ خيرٌ من ظنّة) .

أمّا المالُ الذي لا يُعطيه صاحبُه حقَّه من المبالاةِ والاهتمامِ، ويتقاعسُ عن حفظِه ويتركُه (سائمةً سائبةً)؛ فإنّ النتيجةَ أنْ تمتدَ إليه الأيدي دونَ استئذانٍ؛ فلا جُدرانَ تُحيطُه، ولا أبوابَ تحجزُ عنه، والمالُ السايبُ لا يعلِّمُ السرقةَ فقط؛ بل يعلِّمُ الغشَ والخداعَ، ويجعلُه طريدةً سهلةَ المنالِ لكلِّ مُخادعٍ دنيءٍ من أصحابِ (البرامج والخطط والمشاريع) الاحتيالية التي تقلبُ بسرعةٍ الوجوهَ المشرقةَ إلى عابسةٍ، وتُبدِّد الأمنياتِ، وتُحوِّلُ الحياةَ الرغيدةَ إلى فقرٍ مُدقعٍ؛ فكمْ من عمائرَ سقطتْ بسببِ نقصٍ في خلطةِ الإسمنت، أو خللٍ في الأساسات!

وكمْ من أبنيةٍ تصدَّعت وتشقَّقت وكلَّفت مُشتريها دنانيرَ كثيرةً!

وكمْ من آلافِ السيّاراتِ سحبَتْها الشركاتُ العالَمية بعد عَرْضِها في الأسواقِ؛ لوجودِ خَلَلٍ في كوابحها!

وكمْ من بُيوتٍ غَرقت بأهلِها في مياهِ الصرفِ الصحيِّ؛ لعدَمِ تهيئتِها بالبنيةِ التحتيةِ اللازمة!

وكمْ من أرصدةٍ عالقةٍ في الحساباتِ البنكية؛ بسببِ خطأٍ في كتابةِ الاسم، أو رقْمِ الحسابِ على فيشةِ الإيداع!

وكمْ من أموالٍ نُهبَت وسُلِبَت نتيجةَ وعودٍ معسولةٍ بأرباحٍ لا حدَّ لها وبأساليبَ بارعةٍ وجذَّابة!

وكم.. وكم..! وأحدُ الأسبابِ المهمَّة في المصائبِ السابقة أنّ أصحابَها لم يُكلِّفُوا أنفُسَهم عناءَ الفَحْصِ والتثبُّتِ والتأكُّدِ واختبارِ المصالحِ بعنايةٍ، وطلبِ التوثيقاتِ والضماناتِ المشروعة، فرَموا بمصالحِهم ونُقودِهم في مشاريعَ واستثماراتٍ دون معرفةِ مَردودِها، ومدى الأمانِ في اختيارِها، ودون الاستعانةِ بالمختصِّينَ الخُبراءِ القادرينَ على اختبارِها، وتقديمِ المشورةِ النافعةِ بشأنها .

أفلسُ من يهوديٍّ نهارَ السبتِ :

إنّ يهودَ يُقدِّسونَ اليومَ السابعَ من أيَّامِ الأسبوعِ وهو عندَهُم يوم (السبتِ)، ويجعلونَ منه يومَ راحةٍ، وتقولُ لنا (التوراةُ المزوَّرةُ) التي هي من (تُراثِ الأحبارِ والكُهَّانِ وأفكارِهم وأحلامِهم) وليستْ من عندِ اللهِ تعالى ولا من وَحيِه في شيءٍ : (إنّ اللهَ خَلَقَ العالَمَ في ستَّةِ أيَّامٍ ثُمَّ استراحَ في اليومِ السابعِ)؛ تَنزَّهَ ربُّنا وتقدَّسَ أنْ يَعتريه الإعياءُ والتعبُ، أو يمسَّه الكللُ واللُغوبُ، فهو ينشئُ بكلمةٍ، ويُبيدُ بكلمةٍ، ولا يُعجزُه شيءٌ، ولا شيءَ ممّا نفعلُ وممّا يَجري في الكونِ يَمكُن أنْ يخرجَ عن مُرادِه وتدبيرِه .

وتبدأُ شعائرُهُم السبتيَّة بالامتناعِ عن ممارسةِ أيِّ طقوسٍ حياتيَّة؛ فـ (المحالُّ والمتاجرِ والمنشآتُ) مُغلقَةٌ، والشوارعُ فارغةٌ من المارَّةِ والمركبات، والأعمالُ – باستثناءِ أعمالِ التخريبِ والتدمير – مُتوقِّفةٌ؛ فلا طبخَ ولا نفخَ، ولا كتابةَ ولا صيدَ، ولا كهرباءَ ولا استماعَ للراديو، ولا مشاهدةً للتلفاز، ولا أسانسير إلاّ إذا كان يعملُ بصورةٍ اتوماتيكيةٍ من غيرِ الضغطِ على زرِّ الصُّعودِ والهُبوط، ولا بيعَ ولا شراء، ولا أخذَ ولا إعطاءَ.. والحياةُ هستيريَّةٌ وصعبةٌ للغاية، ولهذا يُقالُ فيمَن ضاقَ حالُه، واشتَدَّ فَقْرُه وعَجْزُه، (أفلسُ من يهوديٍّ نهارَ السبت)؛ لأنّ إفلاسَه أقعدَه عن الحركة، وأعجزَه عن القيامِ بشؤونِه الخاصَّة؛ كاليهوديِّ الذي انفصلَ التيارُ الكهربائيُّ عن دماغه في يومِ السبت.

وتجدُر الإشارةُ إلى أنَّ التواكلَ والتخاذُل والإخلاد إلى الفِراش ليستْ من أخلاقِ المسلمِ الحقِّ لا في يومِ الجُمعَة ولا السبتِ ولا الأحدِ ولا في أيِّ يومٍ من أيّامِ الأسبوع.

الإنسانُ المسلمُ كالنحلةِ شعارُها "الحَرَكَةُ بَرَكَةٌ" تتدفَّقُ دماءُ الحيويّة في عُروقِه، وهو الذي إذا قامَت القيامةُ وفي يَدِه نبتَةٌ انطلقَ ليغْرِسَها –وهو يعلمُ أنّ عُصفوراً واحداً لن يقفَ على أغصانِها، وأنّ إنساناً واحداً لن يأويَ إلى ظلِّها–؛ ولكنَّها إرادةُ التغييرِ إلى الأحسنِ حتّى وهو يُواجِهُ الموتَ، ويملأَ وقتَه بالعملِ المفيد؛ فسعادتُه أنْ يَجِدَ نفسَه مشغولاً بشيءٍ مفيدٍ.

(الذي أوَّلُه شرطٌ آخرُه نُورٌ):

لنتأمَّلَ الأعدادَ الغفيرة من الشروطِ المقترنة بالعُقود المعاملاتية من (بُيوعٍ وإيجاراتٍ ومُقاولاتٍ وخدماتٍ)، والمليئةِ بِقَدْرٍ هائلٍ من (المعلوماتِ والأحكام والتقييدات والتحوُّطات) التي قد تُصيبُ الدماغَ بصاعقةٍ عصبيَّة تشلُّ قدرتَه على التفكيرِ، ورغمَ أهمِّيَّتها تكتبُ بخطوطٍ صغيرة متراصَّة بعضها فوق بعضٍ إلى حدِّ الالتحام؛ وكأنّها صُمِّمَتْ للتوقيعِ عليها فقط لا لقراءتِها ومُطالَعةِ بُنودِها.

وبإمكاني تعليلُ الأسبابِ الداعية إلى تضخيمِ الاشتراطاتِ التعاقدية المسوِّغةُ كما سيأتي؛ لكن لا استطيع التماسَ المسوِّغات وراءَ تقزيمِ الخطوط، وتقريبِ الصفوف إلى حدِّ (الاختلاطِ والالتباس).

أمّا التعليلُ لِمَا سبق فهو:

نسمعُ ونُشاهد عن تجديدِ الطُّرُق، ووضعِ الإشارات المرورية، وإداراتِ تنظيم حركة المركبات، وإصدار الرُّخَص، وتحصيلِ الغرامات على المخالفات، وحوادث السير، والتأمين ضدَّ الآخَر.. وغير ذلك ممّا لم يكُن موجُوداً قبل اختراعِ السيارة، وقبل أن تتضخَّمَ أعدادُها وأضرارها إلى الدرجةِ التي جعلتْ جميعَ ما تقدَّم ضرورياً.

الشيءُ مثلُه يُقالُ عن الشروطِ في المعاملات؛ فهي لم تكُن لِتُوجَدَ أصلاً لولا (فسادُ الذِّمم، وكثرة الجرائم المالية، ومعضلة المعضِلات) –المماطَلات والمتعثّرات–، فجاءت الشروطُ مجرَّدَ وسيلةٍ لحلِّ مُشكلاتٍ ساهمتْ ثورةُ الأسبابِ السابقة نفسُها في إيجادِها، وقد جاءَ في الأثر : (يَحْدُثُ لِلنَّاسِ أقضيةٌ بِقَدْرِ ما أحدَثُوا مِن الفُجور)[1] .

(أقلُّهُ أبْرَكُه) :

* البركةُ منحةٌ إلهيةٌ تشعرُ بها بكلِّ تأكيدٍ، وقد تراها وقد لا تراها، (البركةُ كلاءةٌ ورعايةٌ وعنايةٌ وحمايةٌ وتفضُّلٌ وزيادةٌ) .

* البركةُ لُقمةٌ سائغةٌ رخيصةٌ تهنأُ بتناولِها، ولا تُسبِّبُ لك مشاكلَ صحِّيّة، تُساوي قيمتُها الأكلاتِ العالميّة كافَّةً التي تضغطُ الدمِ، وتقودُ حافلة الكوليسترول في الجسمِ بِسُرعةٍ جُنونيَّةٍ.

* البركةُ درجاتٌ وطبقاتٌ وأصنافٌ..، وليست حِكراً على الفقراء أو الأغنياء، ولا تختصُّ بالأشياءِ القليلة أو الكثيرة؛ لأنها عطاءٌ ينعمُ اللهُ به على مَن يشاءُ من عِباده .

* البركةُ لحظاتٌ سعيدة تملأ وجدانكَ سروراً؛ فهي إذن سعادةٌ بلا جدال؛ ولكنّها ليستْ ملازمةً للإنسان في كلِّ حالةٍ، وكلِّ مطلَب؛ فقد تُحرَمُ بَرَكَةَ النقودِ، وتُمنَحُ بركةَ العلم وأنْ يكون لِسانك عليًّا في الخيرِ والحقِّ ونَشرِ الفضيلة، وقد قرأتُ عن شخصيَّاتٍ لامعةٍ في عالم الشُّهرة والفنون والعلوم جَمَعُوا من الأموال فأوعَوا؛ لكنّهم عاشوا بؤساءَ، وماتُوا فُقراء!

وكم من فُقراءَ عاشُوا شرفاءَ، وماتُوا بعِزَّةٍ؛ فأشقى الأشقياءِ في نَظَرِنا قد يكونُ أسعدَ السعداءِ في الدُّنيا، ويكفي أنْ تتمتَّع بلا أكدارٍ لتعيشَ سعيداً حتّى لو كان الذي تملكُه قليلاً .

* البركةُ أنْ تجِدَ عملاً ولو كان لا يليقُ بالمقام، وأنْ تتسابقَ في ميدانِ الحياة كما يتسابقُ الأحرارُ، وألاّ تستكينَ فيها كما يستكينُ العَبيدُ، فهذا أكرمُ من أنْ تميلَ بثقَلِكَ على أبيكَ، أو تبقى غارِقاً في مشكلةِ البطالةِ – (أكلٌ ومَرعى وقِلَّةُ صَنْعَة) – منتظراً العثورَ على وظيفةٍ طِبْقَ المقاسِ.

* البركةُ ليست مصادفةً بغيرِ سببٍ؛ بل لكلِّ حالةٍ من تجلِّياتِ البركة سببٌ؛ وإلاّ فلماذا حصلَتُ على هذه الوظيفةِ لا تلك؟ ولِمَ لم يحصلْ عليها غَيري وهو أكثرُ كفاءةً منِّي؟

ولماذا جاء حَصادي بعوائدَ تُعادِلُ أو تزيدُ عن عوائدِ حصادِ فلانٍ– على الرغمِ من قِلَّةِ حصادي وضآلته بالمقارنةِ معه؟

لماذا راجتْ كُتُبُ فلانٍ وبَارتْ كتبُ غيرِه من الأعلام؟

ولماذا اشترى شخصٌ قطعةَ أرضٍ واحدة بمبلغِ خمسةِ آلافِ دينارٍ ثمَّ باعها بعدَ مُدَّةٍ وربحَ فيها مائة ألف دينار؟

[1]. الشاطبي، إبراهيم بن موسى الغرناطي، (الاعتصام)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- السعودية، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م، (1/310).

حقيقةً: لا شيءَ في الكونِ من الذَّرَّةِ إلى المجرَّةِ يحدثُ من بابِ المصادَفة؛ وإنَّما يقعُ بترتيبٍ مُحكَمٍ، واستدركُ على الأمثلةِ التي أوردتها آنفاً بـ(أنّ الزيادةَ لا تعني البركةَ، والبركةَ لا تعني الزيادةَ)؛ فالزيادةُ الماديَّةُ شكلٌ من أشكالِ البركةِ؛ لكنّها ليستْ من لوازمِها وضَروراتِها الحتميَّة.

وقد دُهِشْتُ حين قرأتُ من مدَّةٍ ليستْ بالبعيدةِ عن طبيبٍ ظلَّ رغمَ (شُهرَتِه الواسعةِ وشعبيَّتِه الكبيرةِ وبَراعتِه الفائقة) يتقاضى طُوالَ خمسةٍ وعشرينَ عاماً عن كشفيّةِ العلاجِ نِصفَ دينارٍ، قامَ في أواخرِ التسعينياتِ برفْعِها إلى دينارٍ واحد، بالإضافةِ إلى العديدِ من المواقفِ الإنسانيَّة التي كان مَعروفاً بها؛ مثل فحصِ الفقراءِ والمسحوقينَ ماديّاً وصرفِ الأدويةِ لهم بالمجَّان، أو السماحِ لمن لمْ يستجبِ مرضُه للعلاجِ باسترجاعِ ثمنِ الكشفيّة، وقد عاش الطبيبُ رحمَهُ اللهُ تعالى على القليلِ إنْ لم يكُنْ أقلَّ القليلِ، ومات تاركاً وراءه سُمعَةٍ طيِّبة، وسيرةٍ عَطِرَةٍ يَرويها مُريدُوه ومُحبُّوه، ويترحَّمونَ عليه كلما جالتْ في خَواطِرهم مواقفُه الفريدةُ.

(اللي بدَّكَ تقضيه إمضيه) :

إذا أردتَ أمراً –كالدخولِ في صفْقةٍ تجارية مثلاً– وعزَمْتَ وصمَّمْتَ عليها، فأقدِمْ على إمضائِها بلا إحجامٍ، واقطعِ الطريقَ على الحَيرة أو الخوفِ والقلقِ والشكِّ والتردُّد، وتوكَّلْ على اللهِ فهو حَسْبُكَ، قال تعالى: {فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ} [آل عمران: ١٥٩]، فالعزيمةُ تسبقُ التوكُّلَ كما في الآية، وقال النبيُّ عليه الصلاةُ والسلامُ : (اعْقِلْها وتَوكَّلْ)[1]، وقد قالَ الشاعر :

على قَدْرِ أهلِ العَزْمِ تأتي العَزائِمُ وتأتي على قَدْرِ الكرامِ المكارمُ

وقال الشاعر:

إذا كُنْتَ ذا رأيٍ فَكُنْ ذا عَزيمةٍ فإنَّ فَسادَ الرأي أنْ تَتَرَدَّدا

وإذا كُنْتَ ذا عَزْمٍ فأنْفِذْهُ عاجلاً فإنّ فَسادَ العَزْمَ أنْ يَتقيَّدا

وفي "غزوةِ أُحدٍ"، وغيرِها من الغَزواتِ التي خاضَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ مع أصحابِه رَضِيَ اللهُ عنهُم لم يكن مُعلِّمُنا مُحمَّدٌ عليه الصلاةُ والسلامُ يجهلُ النتائجَ الخطيرةَ التي تنتظِرُ الصَّفَّ المسلمَ من قتلٍ وجراح؛ بل وعلى الرغمِ من الرؤيا الصادقةِ التي رآها في مَنامِه قبلَ غزوةِ أُحُدٍ والتي تأوَّلها بنَفَرٍ من أصحابِه يُذبَحُونَ، وبقَتيلٍ من أهلِ بيتِه، لم يُلْغِ القرارَ الذي تمَّ اتِّخاذُه بالشورى، وأمضى الخطَّة، وهو يدركُ ما وراءها من الخسائرِ الكبيرة، وقد أرادَ بذلك أن يُلقِّنَ أصحابَه والأمَّةَ من بَعده درساً بليغاً في أنَّ خسائرَ الأموالِ والأنفُس تهونُ أمام المبادئِ والقيَم؛ فهي أكبرُ من الخسائرِ اللحظيَّة؛ بل قال رسولُ اللهِ عليه الصلاةُ والسلامُ بعدَ مراجعةِ بعضِ أصحابِه له بتَرْكِ الخروجِ

[1]. رواه الترمذي (2517)، وابن حبان (731)، والبيهقي في الآداب (778).

بعد ارتدائه لباسَ الحربِ قُبَيلَ الغزوة : (ما ينبغي لِنبيٍّ أنْ يضعَ أداتَه بعدَ أن لَبِسَها، حتى يَحْكُمَ اللهُ بينَه وبينَ عَدوِّه)[1]، وهذا من أروعِ الأمثلةِ على الثباتِ وعدمِ التأرّجُح في المواقفِ المصيرية.

ونصل ممَّا تقدَّم إلى أنّ معضلَة الوضعِ الاقتصاديّ الحاليِّ وجودُ المفارقاتِ الكبيرة بين التنظيرِ والحياة الواقعية، والفجْوة العميقة بين اتخاذِ القرار والعزيمة على تطبيقِه، وإذا أينعتْ رؤوسُ أصحابِ العَزم وحاولوا القيامَ بشبه حَراكٍ اقتصاديٍّ لـ (فرمتة) وإنعاشِ القوانين والتشريعات والخطط التي تعفنَّت في الأدراجِ المكتبية، قَطفَتْها سيوفُ الانتقاد، واقتادتْها عُنوةً إلى ركبِ العبودية المذعنة!

لا يُمكِنُ الاستمرارُ في خداعِ الناس أبدَ الدهر؛ فلكلِّ بَدءٍ انتهاءٌ، وهناكَ فُرَصٌ ذهبيَّة لكي يتحسَّنَ الاقتصاد:

١. العزيمةُ والإصرار على رسم المخطَّطات والقرارات السليمة على صفحة الواقع.

٢. التراجعُ عن القرارات والتصريحات السابقة غير الموضوعية، والمحاسبة على السياسات الملتوية والنتائج التي أسفرَت عنها.

٣. عدمُ الاقتراض إلاّ إذا كان قرضاً حَسناً أو منحةً لا طائل سلطويّاً من ورائها؛ فإنَّ الذي عمَّق الأزماتِ استسهالَ الاقتراض (الخارجيِّ والدوليِّ)؛ ممَّا أثّر سلباً على القُدرة المالية للموازنة العامّة للدولِ في ضخِّ أموالٍ لصالح المشاريع (الحيوية والتنموية)؛ مثل (التعليمِ والصحة والبيئة والإسكان).

٤. فرضُ عقوباتٍ صارمة على جرائم (الفساد الإداري، والانتهاكات المالية).

٥. فرضُ رقابةٍ دائمة لمتابعةِ ورصدِ أيِّ انحرافاتٍ زائغة في الممارساتِ أوّلاً بأوّل.

٦. دعمُ المشاريعِ الصغيرة والمتوسطة التي تعملُ على تشغيل الأيدي العاملة وخاصَّةً الأيدي الفقيرة الفارغة التي تملكُ الفكرةَ التنويرية ولا تملكُ من حُطام الدنيا شيئاً.

٧. تخفيضُ النفقاتِ الباهظة التي تُثقِلُ كاهلَ الميزانية والأجيال القادمة، وتُضْعِفُ المركزَ الماليّ للاقتصاد الوطني، وتخفيضُ عمليات الدعم التي تُشجِّعُ على الإسراف، وعدمُ إبقاء القديم على قِدَمِه، واعتبارِه كونه قديماً عُذراً ومُسوّغاً لتراكُم المديونية التي تجاوزتِ الخطوطَ الحمراءَ، وهل يصحُّ من الناحيةِ العقلية أنْ نقترِض لدعم نفقاتِ الفشخرة السُّعاريّة التي لا مُسوِّغَ لها.

٨. إعادةُ النظرِ في النظام الضريبيِّ، ودعمُ الاستثماراتِ في شركات القطاع العامِّ لتنشيطها وتحقيق إيراداتٍ جديدة للميزانية العامّة، وعدم التعويل على التبرُّعاتِ والمبادرات الكريمة التي يتصدَّقُ بها رجالُ الأعمال والثراء لدعم الاقتصاد الوطني.

[1]. رواه الحاكم (2588)، والبيهقي في السنن الكبرى (13282).

٩. الاهتمامُ بشتّى القِطاعات الفاعلة لا سيّما التي تُسْهِمُ بنصيبٍ كبير في موارد الخزانة العامّة؛ كـ(الصناعة، والكهرباء والطاقة والزراعة، وقطاع البناء والتعمير، والثروات المعدنية)، وهيكلتها هيكلةً إدارية ووظيفية صارمة، وإقامةُ مصانعَ لإنتاج وتوزيع وتصدير المنتجات الوطنية.

١٠. عدمُ التحيُّزِ لِرجال الأعمالِ والمستثمرين الأجانب وبيعهم أو إجارتهم هكتارات ضخمة من الأراضي لإنشاء منتجاتٍ ومشاريعَ فاخرة عليها، يُحقِّقونَ من ورائها أرباحاً خياليّة، في حين يكون بالإمكان استصلاحُها وزراعتُها بما يُلبِّي احتياجاتنا الغذائية التي نَستوردُها من الخارج، أو استثمارها ذاتياً من أموالِ الدولة؛ بحيث لا تذهبُ خَيراتُها مَذهباً خاصّاً أو بعيداً في الخارج.

١١. مراجعةُ المكافآتِ الشهرية الهائلة التي يتقاضاها المسؤولونَ، وإعادةُ تعييرها (هيكلتها) إلى الحدِّ المعقول – ولو استجلبَ ذلك سخطَهم وأفقدَه انتماءهُم– لتوفُّر الهيكلة دخْلاً لا بأسَ به لصالح الميزانية العامّة.

١٢. متابعةُ قضايا الفسادِ المالي، والعمل على تحصيل الأموال المنهوبة، واسترداد الأموال المهرَّبة للخارج.

وما تقدَّم لا يُمكِنُ تحقيقُه إلاّ بتغيير منظومة الأفكار القديمة، وبتبديلِ الأشخاص الذين لعبُوا أدواراً في دحرجته إلى القاعِ، بأشخاصٍ أشدَّاء على خُلُقٍ ودِينٍ، يُقدِّسونَ المصلحةَ العامَّةَ، ويصمدونَ في وجْه التياراتِ الشخصيَّة المعادية لها.

وأخيراً مهما تكنْ النتائجُ مريرة، ومهما تكُنِ الخسائرُ والتضحياتُ فادحةً؛ فهي تهونُ أمام وجودِ (الاقتصاد الصحيح)، والعزيمةُ والتخطيط والتطبيق لا يُغني عن التوكُّلِ على اللهِ، والاستسلام لِقَدَرِه، فمنه وحدَه سُبحانَه يُلتمَسُ الرِّزقُ والتوفيق، قال اللهُ تعالى حكايةً على لسانِ شُعيبٍ عليه السلامُ : {إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب} [هود : ٨٨]، وهذا هو خطُّ التوازنِ الذي يُعيدُ الشأنَ الاقتصاديّ إلى نِصابه الصحيح، وهو أن مردَّ الاقتصادِ برِجاله ومؤسَّساته وساساته إلى اللهِ، وأنّ اللهَ فعَّالٌ لما يُريدُ، صحيحٌ أنّ سُنَّةَ اللهِ تعالى رتَّبَت النتائجُ على الأسباب؛ ولكن تظلُّ النتائجُ متعلِّقةً بمشيئةِ اللهِ سُبحانه وُجوداً وعَدماً، وهذا لا يعني التقاعدَ عن العمل؛ فالمسلمُ يعملُ ويبذلُ ما في وُسْعه، ويعلِّقُ مآله وطُموحاته على ربِّه بعد التوكُّلِ عليه، {فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ} [آل عمران : ١٥٩]، – لا على تجارتكَ ولا مُخطَّطاتكَ ولا مَنصبكَ– إنَّ اللهَ يُحبُّ المتوكِّلينَ.

(قُلْ هذه سَبيلي أدعُوا إلى اللهِ على بَصيرةٍ) والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين